ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

رؤية تحليلية لادارة الهجرة غير الشرعية في العراق

مؤيد صاحب فرحان حسين الحلفي
وزارة الداخلية / الدائرة القانونية
ايران / الجامعة العليا للدفاع الوطني
اشراف / الدكتور عبد الله مبيني دهكردى

An analytical view of managing illegal immigration in Iraq

Prepared by a doctoral student
Muayad Sahib Farhan Hussein Al-Halfi
moaiadsahib@gmail.com
Ministry of Interior- Legal Department
Iran - Supreme National Defense University
Dr. Abdullah Mubini Dahkardi

الملخص

تعد الهجرة غير الشرعية واحدة من ابرز التحديات التي تواجه العراق في ظل التحولات السياسية والامنية والاقتصادية بعد عام (٢٠٠٣) حيث اسهمت الظروف غير المستقرة في جعل البلاد محطة جذب او عبور لشرائح واسعة من المهاجرين الاجانب وقد ترتب على هذه الظاهرة انعكاسات سلبية متعددة الابعاد وشملت الامن الوطني والاستقرار الاجتماعي والموارد الاقتصادية فضلاً عن تعقيدات قانونية تتعلق بمركز الاجنبي داخل اقليم الدولة.يهدف هذا البحث الى تقديم رؤية تحليلية لادارة الهجرة غير الشرعية في العراق من خلال تشخيص اسبابها ودوافعها الداخلية والخارجية واستعراض التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية في التعامل مع الملف ثم بيان اوجه القصور في التشريعات الوطنية والاليات الادارية مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وكما يسلط البحث الضوء على ضرورة تبني نموذج اداري متكامل يتضمن سياسات دقيقة لرصد حركة المهاجرين واعتماد الوسائل التقنية الحديثة (كالتسجيل البايومتري) وتعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات والحد من شبكات التهريب والاتجار بالبشر.

الكلمات المفتاحية الهجرة غير الشرعية/ العراق/ الامن القومي/ التشريعات الوطنية/ الادارة الحكومية/ التعاون الدولي

Abstract

Immigration is one of the most prominent challenges facing Iraq in light of the political, security, and economic transformations that took place after 2003 These

unstable conditions have contributed to making the country a magnet or transit point for large segments of foreign migrants. This phenomenon has had multidimensional negative repercussions, including national security, social stability, and economic resources, as well as legal complications related to the status of foreigners within the country.

This research aims to provide an analytical perspective on the management of illegal migration in Iraq by identifying its internal and external causes and motivations, reviewing the challenges facing government institutions in dealing with the issue, and then identifying shortcomings in national legislation and administrative mechanisms, drawing on successful international experiences. The research also highlights the need to adopt an integrated administrative model that includes precise policies to monitor migrant movements, adopt modern technological means (such as biometric registration) and enhance international cooperation in the field of information exchange and combating smuggling and human trafficking networks.

Keywords: Illegal immigration - Iraq- national security- national legislation- government administration- international cooperation

المقدمة

مع بدايات عقد التسعينات من القرن الماضي وظهور ملامح العولمة وشهد العالم تصاعداً في موجات الهجرة غير الشرعية ولا سيما من الدول النامية والفقيرة نحو الدول الاوروبية والصناعية المتقدمة ومدفوعة بجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والامنية وقد كان العراق واحداً من اكثر الدول تأثراً بهذه الظاهرة بعد عام (٢٠٠٣) اذ شكل التحول السياسي والامني الكبير الذي اعقب سقوط النظام السابق وما رافقه من اضطرابات داخلية وغياب الاستقرار وبيئة خصبة لتنامي الهجرة غير الشرعية اليه ومنه في ان واحد.

لقد ساهمت ظروف الاحتلال وما تلاها من انهيار البنية المؤسسية للدولة الى جانب التحديات الاقتصادية والبطالة الواسعة في جعل العراق نقطة جذب للعمالة الاجنبية غير النظامية من دول اسيوية وافريقية وعربية فضلاً عن كونه معبراً لعدد من المهاجرين باتجاه الدول الاخرى وقد تزايدت خطورة هذه الظاهرة مع بروز اثارها الامنية والاجتماعية والاقتصادية حيث مثلت تحدياً لمبدأ السيادة الوطنية واثقلت كاهل الدولة بملفات معقدة تتعلق بالعمالة والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر ومراعاة الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان.

ان اهمية تناول موضوع الهجرة غير الشرعية في العراق تكمن في ارتباطه المباشر بالامن القومي وفي انعكاساته على النسيج الاجتماعي وعلى سوق العمل وعلى فرص اعادة الاعمار والتنمية فغياب سياسات فعالة لادارة هذا الملف ادى الى تضارب في عمل المؤسسات الحكومية وغياب الاحصاءات الدقيقة حول اعداد المهاجرين واماكن وجودهم فضلاً عن قصور التشريعات الوطنية في معالجة ابعاد المشكلة بصورة شاملة.

وانطلاقاً من هذه المعطيات وياتي هذا البحث ليقدم رؤية تحليلية لادارة ملف الهجرة غير الشرعية في العراق من خلال تشخيص العوامل المسببة لها واستعراض الجوانب القانونية والادارية المرتبطة بها وتسليط الضوء على نقاط الضعف في الاداء المؤسسي مع الاستفادة من التجارب الاقليمية والدولية الناجحة ويطمح البحث الى صياغة نموذج اداري منشود يتلائم مع الواقع العراقي ويوازن بين متطلبات السيادة الوطنية والالتزامات الانسانية وبما يسهم في الحد من هذه الظاهرة وضمان ادارتها وفق اسس علمية وعملية رصينة.

اهمية البحث

١. **حماية الامن القومي:** تمثل الهجرة غير الشرعية تهديداً مباشراً لاستقرار العراق نظراً لما تحمله من مخاطر امنية مرتبطة بتنامي الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر اضافة الى امكانية تسلل جماعات ارهابية او متطرفة عبر منافذ غير رسمية.

٢. **الحفاظ على الهوية والقيم المجتمعية:** يشكل التدفق غير المنظم للمهاجرين تهديداً للبنية الثقافية والاجتماعية للمجتمع العراقي من خلال ادخال عادات وسلوكيات دخيلة قد تؤثر سلباً في القيم الوطنية والهوية الثقافية.

٣. **معالجة الاثار الاقتصادية:** ان وجود اعداد كبيرة من العمالة الاجنبية غير النظامية يفاقم معدلات البطالة بين الشباب العراقي حيث ويؤدي الى استنزاف الموارد الاقتصادية والخدمية للدولة مما يفرض الحاجة الى ادارة فعالة لضبط سوق العمل وضمان العدالة في توزيع فرصه.

٤. **سد النقص في الدراسات المحلية:** بالرغم من كثرة البحوث الدولية التي تناولت الهجرة غير الشرعية الا ان الدراسات المتخصصة في الحالة العراقية قليلة نسبياً مما يجعل هذا البحث مساهمة علمية مهمة تسد فراغاً معرفياً في هذا المجال.

٥. **رسم سياسات وطنية ورؤية مستقبلية:** يسعى البحث الى تقديم رؤية استراتيجية لادارة ملف الهجرة غير الشرعية بما ينسجم مع متطلبات القانون الوطني والالتزامات الدولية الامر الذي من شانه ان يساعد صانع القرار في تبني سياسات دقيقة تراعي خصوصية الواقع العراقي وتحقق التوازن بين السيادة الوطنية واحترام حقوق الانسان.

مشكلة البحث

شهد العراق بعد عام (٢٠٠٣) تحولات سياسية وامنية واقتصادية عميقة جعلته بيئة هشة امام موجات الهجرة غير الشرعية فقد ادى انهيار مؤسسات الدولة وتنامي البطالة وضعف الرقابة على المنافذ الحدودية الى تدفق اعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين وخصوصاً من دول جنوب شرق اسيا والدول المجاورة وتشير الاحصاءات الحديثة الى وجود مئات الالاف من العمالة الاجنبية غير المرخصة اضافة الى الاف المهاجرين غير الشرعيين الذين تم ضبطهم سنوياً داخل الاراضي العراقية.

وتتمثل اشكالية البحث في غياب نموذج اداري فعال قادر على التعامل مع هذه الظاهرة المعقدة متعددة الابعاد فالمؤسسات الحكومية المعنية تعاني من ضعف التنسيق فيما بينها وعدم توفر قواعد بيانات دقيقة فضلاً عن قصور التشريعات الوطنية في مواكبة حجم الظاهرة وتعقيداتها وكما ان غياب السياسات الواضحة اسهم في تضارب الاجراءات وتنامي المخاطر الامنية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية.

من هنا فان المشكلة الجوهرية للبحث تتلخص في السؤال المركزي الاتي:

كيف يمكن للعراق ان يحقق ادارة ناجحة وفعالة لملف الهجرة غير الشرعية بما يضمن الحد من اثارها السلبية ويحافظ على متطلبات الامن القومي ويتوافق مع الالتزامات الانسانية والدولية ؟

هداف البحث الاصلي

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في **تقديم رؤية تحليلية تسعى الى بناء نموذج اداري منشود لادارة ملف الهجرة غير الشرعية في العراق** بما يعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الامنية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بهذه الظاهرة ويضمن التوازن بين متطلبات السيادة الوطنية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الانسان.

الاهداف الفرعية

ينبثق عن هذا الهدف مجموعة من الاهداف الفرعية من ابرزها:

١. تشخيص اسباب وعوامل تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية الى العراق والوقوف على دوافعها الداخلية والخارجية.
٢. تحليل اوجه القصور في السياسات الحكومية والتشريعات الوطنية ذات الصلة بتنظيم وجود الاجانب واقامتهم وعملهم.
٣. اقتراح سياسات دقيقة واجراءات عملية لرصد حركة المهاجرين غير النظاميين وضبط دخولهم وخروجهم عبر اعتماد الوسائل التقنية الحديثة مثل التسجيل البايومتري.
٤. توفير بيانات واحصاءات دقيقة حول اعداد المهاجرين غير الشرعيين وجنسياتهم وتوزيعهم الجغرافي بما يساعد في صياغة خطط واقعية لمعالجة الظاهرة.
٥. الاستفادة من التجارب الاقليمية والدولية الناجحة في ادارة ملف الهجرة غير الشرعية وتكييفها بما يتناسب مع خصوصية البيئة العراقية.

الدراسات السابقة

حظيت ظاهرة الهجرة غير الشرعية باهتمام واسع في البحوث الاكاديمية حيث تنوعت المقاربات ما بين القانونية والسياسية والاجتماعية والامنية ومن ابرز الدراسات ذات الصلة ما ياتي:

١. **الساحلي (٢٠١٥)**: تناولت رسالة دكتوراه بعنوان (الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي لحقوق الانسان ومبدا سيادة الدولة) مسالة الموازنة بين احترام حقوق الانسان وسيادة الدولة وابرزت التناقض القائم بين الاعتبارات الحقوقية والاعتبارات السيادية.
٢. **عودية (٢٠١٥)**: ركزت اطروحة دكتوراه بعنوان (مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية) على التنظيم التشريعي للهجرة غير الشرعية مؤكدة على ضرورة وضع سياسات جنائية صارمة للحد من الظاهرة.
٣. **لندة وشهيدة (٢٠١٣)**: في رسالة ماجستير بعنوان (الهجرة غير الشرعية ومكافحتها – فرع حقوق الانسان) حيث جرى تحليل انعكاسات الهجرة السرية على الابعاد السياسية والاقتصادية والامنية مع اقتراح استراتيجية شاملة لمعالجتها.
٤. **الماضي ومنديل (٢٠١٧)**: قدما دراسة بعنوان (الهجرة الدولية في اطار القانون الدولي العام) سلطت الضوء على البعد القانوني للهجرة والفروق بينها وبين مفاهيم قريبة كحق اللجوء والابعاد والترحيل.
٥. **حسن (٢٠١٨)**: في اطروحة دكتوراه بعنوان (قبول الاجنبي في اقليم الدولة – دراسة مقارنة) حيث جرى التركيز على تنظيم المركز القانوني للاجنبي وتداعيات الدخول غير القانوني على التشريعات الوطنية.
٦. لدمية (٢٠١٠): ناقشت رسالة ماجستير بعنوان (استراتيجية الاتحاد الاوروبي في مواجهة التهديدات الامنية الجديدة (الهجرة غير الشرعية انموذجاً) الاليات المعتمدة اوروبياً للحد من الظاهرة والتقليل من اثارها.

٧. **حميد (٢٠٢٣):** في مقالة بعنوان (الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على قيم المواطنة) حيث جرى بحث العلاقة بين الهجرة غير النظامية وضعف التمسك بالقيم الوطنية مؤكداً على دور السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز المواطنة.

٨. **عينة من طلبة جامعة قاصدي مرباح (٢٠٢٠):** تناولت رسالة ماجستير بعنوان (دور الفيسبوك في معالجة الهجرة غير الشرعية) اثر وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي في توعية المجتمع بمخاطر الظاهرة.

٩. **مسلم وجمال الدين (٢٠٢١):** قدما دراسة بعنوان (الهجرة الدولية واثارها على العراق) حيث ركزت على الاثار السلبية لهجرة الكفاءات والشباب العراقي الى الخارج نتيجة التدهور الامني والارهاب.

١٠. **سعيد (٢٠١٨):** في اطروحة دكتوراه بعنوان(جريمة تهريب المهاجرين – دراسة مقارنة) حيث جرى تحليل النصوص التشريعية الوطنية والدولية الخاصة بجريمة تهريب الاشخاص مع ابراز الثغرات القانونية المؤدية الى تفاقم الظاهرة.

١١. **علي (٢٠٢٢):** في دراسة بعنوان(القانون الدولي للاجئين وعلاقته بالقانون الدولي الانساني) تم توضيح الضمانات الدولية المتعلقة بحقوق اللاجئين وواجبات الدول تجاههم.

١٢. **الزهيري (٢٠٢٣):** تناول في كتابه (السياسة الجنائية لجريمة تهريب اللاجئين بطرق غير مشروعة) اثر السياسات الدولية في مواجهة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة غير الشرعية من القضايا المعقدة التي ارتبطت بظاهرة العولمة وتزايد حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول وقد تباينت التعريفات لهذه الظاهرة وفقاً للمنظور الذي تناولها:

(غير الشرعية) تعني الخروج عن تلك القوانين.

١. التعريف القانوني: تشير التشريعات الوطنية والدولية الى ان الهجرة غير الشرعية هي دخول الاجنبي الى اقليم دولة ما او بقاؤه فيه او عمله داخله بصورة مخالفة للقوانين الوطنية المتعلقة بالاقامة والعمل.

٢. التمييز بين المفاهيم القريبة:

ا- اللجوء السياسي: يمنح لاشخاص يفرون من الاضطهاد وفقاً لاتفاقية اللاجئين ١٩٥١.

ب- التهريب: نشاط اجرامي منظم لنقل الافراد عبر الحدود مقابل المال.

ج- الترحيل: اجراء قانوني تتخذه الدولة لاخراج الاجانب غير المرغوب بهم.

وبذلك فان الهجرة غير الشرعية تختلف عن هذه المفاهيم لكنها قد تتقاطع معها في بعض الجوانب.

٣. الابعاد الدولية: على المستوى الدولي اصبحت الهجرة غير الشرعية قضية عابرة للحدود اثارت مخاوف امنية وسياسية في اوروبا والولايات المتحدة وادت الى تبني استراتيجيات مشتركة لمكافحتها.

٤. الابعاد العراقية: اما في العراق فقد ارتبطت هذه الظاهرة بعد عام ٢٠٠٣ بغياب الاستقرار السياسي والامني وضعف مؤسسات الدولة ما جعله نقطة جذب للعمالة الاجنبية الرخيصة من جهة ومعبراً للمهاجرين المتوجهين الى دول اخرى من جهة ثانية.

المبحث الثاني: العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية

تتعدد العوامل التي تقف وراء تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العراق ويمكن تقسيمها الى محاور رئيسة:

١. الابعاد الاقتصادية: ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في الدول المصدرة للهجرة (مثل بنغلادش والهند وباكستان) وحاجة العراق بعد عام (٢٠٠٣) الى اليد العاملة الاجنبية في مشاريع الاعمار ما فتح الباب امام دخول اعداد كبيرة بطرق غير نظامية.

٢. الابعاد السياسية والامنية: النزاعات المسلحة في المنطقة (سوريا- اليمن) دفعت اعداداً كبيرة للبحث عن ملاذ في العراق وضعف الرقابة على المنافذ الحدودية العراقية نتيجة هشاشة الوضع الامني.

٣. الابعاد الاجتماعية والثقافية: الهجرة بحثا عن الاستقرار الاجتماعي او الاندماج في مجتمع مختلف وجود شبكات تهريب تستغل الرغبة في تحسين المستوى المعيشي.

٤. الابعاد القانونية والمؤسسية: قصور التشريعات العراقية في معالجة الظاهرة بصورة شاملة وتضارب الصلاحيات بين المؤسسات الامنية والادارية المسؤولة عن متابعة الهجرة.

٥. الابعاد البيئية والمناخية: النزوح الناتج عن الجفاف والتغير المناخي والكوارث الطبيعية في بعض دول المصدر وهو ما ينعكس على زيادة موجات الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية في العراق

اظهرت البيانات الرسمية والتقارير الدولية ان العراق بات يستقبل اعداداً كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين حيث قدر عددهم بما يقارب (٣٦٥,٧٦٦) مهاجراً اضافة الى نحو مليون عامل اجنبي غير مرخص داخل العراق في عام ٢٠٢٤.

١. التوزيع الجغرافي: بغداد حيث تضم العدد الاكبر بحكم كونها العاصمة والنجف وكربلاء: لارتباطهما بالحركة الدينية والسياحية و البصرة بسبب النشاط الاقتصادي والنفطي واقليم كردستان لكونه منطقة جذب استثماري.
٢. الانعكاسات الامنية: ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر واستغلال بعض الجماعات المتطرفة لحركة المهاجرين كغطاء للتنقل.
٣. الانعكاسات الاقتصادية: منافسة العمالة الاجنبية للعمالة الوطنية وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب واستنزاف الموارد والخدمات الصحية والتعليمية.
٤. الانعكاسات الاجتماعية: ادخال عادات وسلوكيات جديدة قد تؤثر في القيم المجتمعية وصعوبة اندماج المهاجرين مع المجتمع المحلي.
٥. الانعكاسات القانونية: اعباء اضافية على السلطات القضائية والامنية وضغط على المؤسسات الحكومية في ظل غياب احصاءات دقيقة.

المبحث الرابع: الاطار القانوني والتنظيمي للهجرة غير الشرعية في العراق

تخضع الهجرة غير الشرعية في العراق لمجموعة من القوانين الوطنية والالتزامات الدولية الا ان التطبيق ما يزال يعاني من مشكلات واضحة:

١. القوانين الوطنية: قانون اقامة الاجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ حيث يحدد شروط الدخول والاقامة والخروج وقانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ وينظم عمل الاجانب في السوق العراقي وقانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢ ويجرم التهريب والاتجار غير المشروع بالبشر وقانون وزارة الهجرة والمهجرين رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٩ ويعالج قضايا اللجوء والنزوح.
٢. الالتزامات الدولية: العراق طرف في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ وملتزم باتفاقيات حقوق الانسان الدولية التي تفرض حماية انسانية للمهاجرين.
٣. المشكلات القائمة: ضعف التنسيق المؤسسي بين وزارة الداخلية وزارة العمل ووزارة الهجرة وغياب قاعدة بيانات وطنية موحدة للمهاجرين وتضارب الصلاحيات بين السلطات الادارية والامنية.
٤. الحاجة الى نموذج اداري جديد: وضع استراتيجية وطنية متكاملة لادارة ملف الهجرة غير الشرعية واعتماد وسائل تقنية حديثة مثل التسجيل البايومتري وتعزيز التعاون الاقليمي والدولي لمكافحة شبكات التهريب والاستفادة من تجارب الاتحاد الاوروبي والدول المجاورة في ادارة الهجرة.

منهج الدراسة

اولا – منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لكونه الانسب في دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية المعقدة مثل الهجرة غير الشرعية حيث يقوم هذا المنهج على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة من

مصادرها الاصلية (التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية والتقارير الحكومية والدراسات السابقة) ثم تحليلها ومقارنتها بهدف الوصول الى نتائج علمية دقيقة.

كما اعتمد البحث بصورة مساندة على المنهج المقارن من خلال تحليل التجارب الدولية والاقليمية في ادارة ملف الهجرة غير الشرعية (مثل الاتحاد الاوروبي وايران وتركيا) بغية الاستفادة منها وتوظيف ما يتلائم مع خصوصية الواقع العراقي.

ثانيا – اداة البحث (الاستبانة)

لجمع البيانات الميدانية استخدم الباحث اداة الاستبانة لكونها من اكثر الوسائل دقة وملاءمة في الدراسات الميدانية التي تستهدف التعرف على اتجاهات واراء المبحوثين.

تصميم الاستبانة حيث تضمنت مجموعة من المحاور تغطي الجوانب الاتية:

١. العوامل الاقتصادية والسياسية والامنية للهجرة غير الشرعية.
٢. تقييم التشريعات الوطنية المتعلقة باقامة الاجانب وتنظيم عملهم.
٣. مدى كفاءة المؤسسات الحكومية في ادارة ملف الهجرة.
٤. الاثار الامنية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية على العراق.
٥. المقترحات والرؤى المستقبلية لتطوير الادارة الحكومية.

التحقق من الصدق والثبات: عُرضت الاستبانة على مجموعة من الخبراء الاكاديميين للتأكد من صدق محتواها وكما جرى اختبارها مبدئياً على عينة صغيرة للتأكد من وضوح اسئلتها وقابليتها للقياس.

ثالثا – مجتمع البحث وعينته

مجتمع البحث: يتكون من العاملين في المؤسسات الحكومية ذات العلاقة المباشرة بملف الهجرة غير الشرعية مثل:

وزارة الداخلية (مديرية الاقامة ومديرية مكافحة الاتجار بالبشر).

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (دائرة العمل والعمالة الاجنبية).

وزارة الهجرة والمهجرين.

الاجهزة الامنية المرتبطة بضبط الحدود والمنافذ.

عينة البحث: اختيرت عينة قصدية من (١٢٠) موظفاً يمثلون هذه المؤسسات حيث جرى توزيع الاستبانات عليهم واسترجاع (١٠٠) استبانة صالحة للتحليل بنسبة استجابة بلغت (٨٣٪).

مبررات اختيار العينة وامتلاك افرادها الخبرة المباشرة في التعامل مع قضايا الهجرة غير الشرعية حيث تمثيلها لمختلف المؤسسات ذات العلاقة مما يضمن شمولية النتائج.

جدول رقم (١) يبين توزيع افراد عينة الدراسة

الرقم	المتغيرات		العدد	النسبة المئوية
١	الجنس	ذكر	٧٠	٧٠٪
		انثى	٣٠	٣٠٪
٢	المؤهل العلمي	دكتوراه	١٥	١٥٪

		ماجستير	٣٠	٣٠٪
		بكالوريوس	٥٥	٥٥٪
٣	سنوات الخدمة	اقل من ٥ سنوات	٢٠	٢٠٪
		من ٥–١٠ سنوات	٣٥	٣٥٪
		اكثر من ١٠ سنوات	٤٥	٤٥٪

جدول رقم (٢) نتائج محاور الاستبانة (متوسطات ليكرت ١– ٥)

الرقم	المحور	المتوسط	النسبة المئوية للتحقق من الهدف
١	العوامل الاقتصادية	٣.٩	٧٨٪
٢	الاطار التشريعي	٣.٢	٦٤٪
٣	كفاءة الادارة المؤسسية	٢.٨	٥٦٪
٤	الاثار الامنية	٤.١	٨٢٪
٥	الرؤى والسياسات المستقبلية	٣.٦	٧٢٪

اعلى نسبة: الاثار الامنية (٨٢٪).

ادنى نسبة: كفاءة الادارة المؤسسية (٥٦٪).

رابعا – اسلوب تحليل البيانات

بعد استرجاع الاستبانات جرى تفريغ البيانات وتحليلها باستخدام الاساليب الاحصائية الوصفية (النسب المئوية والتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري) لتحديد اتجاهات المبحوثين وكما استُخدمت بعض الاختبارات الاحصائية الاستدلالية لقياس دلالة الفروق بين المتغيرات ذات العلاقة.

الخاتمة

لقد تناول هذا البحث موضوعاً من اهم الموضوعات التي يواجهها العراق في المرحلة الراهنة وهو الهجرة غير الشرعية باعتبارها ظاهرة متعددة الابعاد تمس الامن القومي والاقتصاد والمجتمع معاً ومن خلال استعراض الاطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية وتشخيص العوامل الدافعة لها وتحليل واقعها في العراق ثم بيان الاطار القانوني والتنظيمي وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج المهمة التي تعكس طبيعة التحديات التي تواجه الدولة في هذا المجال.

اولا / تبين ان العراق بات يشكل نقطة جذب وعبور للهجرة غير الشرعية نتيجة مجموعة من العوامل ابرزها: هشاشة الوضع الامني وضعف ضبط الحدود والطلب على اليد العاملة الرخيصة في سوق العمل الى جانب تأثيرات البيئة الاقليمية المحيطة والصراعات الممتدة.

ثانيا / اظهرت البيانات ان هناك قصوراً واضحاً في الادارة المؤسسية لملف الهجرة غير الشرعية حيث تعاني المؤسسات الحكومية من غياب التنسيق الفعال ومن نقص في الاحصاءات وقواعد البيانات الدقيقة فضلاً عن التضارب في الصلاحيات بين الاجهزة المختلفة.

ثالثاً / اوضح التحليل ان التشريعات الوطنية المتعلقة بالاقامة والعمل والاتجار بالبشر رغم اهميتها حيث لم تعد كافية لمواجهة التطورات السريعة لهذه الظاهرة وان التطبيق العملي لهذه القوانين ما يزال محدوداً وضعيف الاثر.

رابعا / اكدت النتائج على ان الهجرة غير الشرعية تركت اثاراً سلبية متعددة الجوانب حيث شملت ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب العراقي وزيادة الاعباء الاقتصادية على الدولة وظهور تهديدات امنية مرتبطة بالجريمة المنظمة والاتجار بالبشر الى جانب تأثيرها على النسيج الاجتماعي والقيمي.

وانطلاقاً من هذه النتائج حيث خلص البحث الى ان معالجة الظاهرة تتطلب تبني نموذج اداري متكامل يقوم على المحاور الاتية :

١. وضع استراتيجية وطنية شاملة لادارة ملف الهجرة غير الشرعية.

٢. اعتماد الوسائل التقنية الحديثة (مثل التسجيل البايومتري) لضبط حركة الاجانب.

٣. تطوير التشريعات الوطنية بما يواكب المعايير الدولية ويغلق الثغرات القانونية.

٤. تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية المعنية وتوحيد قواعد البيانات.

٥. تفعيل التعاون الدولي والاقليمي وخصوصاً في مجال تبادل المعلومات ومكافحة شبكات التهريب.

٦. الاهتمام بالجانب التوعوي والاعلامي لتسليط الضوء على مخاطر الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الامن والمجتمع.

وبذلك فان الرؤية التحليلية التي قدمها هذا البحث تسعى الى صياغة اطار عملي وموضوعي يساعد صانعي القرار في العراق على مواجهة هذه الظاهرة المعقدة بصورة اكثر فاعلية بما يحفظ الامن القومي ويعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ويضمن في الوقت ذاته التزامات العراق الانسانية والدولية.

النتائج

١. **الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة ومتعددة الابعاد:** فهي ليست مجرد انتقال غير قانوني للافراد عبر الحدود بل ترتبط بعوامل اقتصادية وسياسية وامنية واجتماعية وقانونية ما يجعلها احدى اخطر القضايا التي تواجه العراق في الوقت الحاضر.

٢. **العراق اصبح بلد عبور واستقرار في ان واحد:** نتيجة هشاشة اوضاعه الامنية والسياسية والاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ فقد استقطب اعداداً كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين وفي الوقت نفسه تحول الى محطة عبور نحو بلدان اخرى وخصوصاً في اوروبا ودول الجوار.

٣. **القصور في التشريعات الوطنية:** رغم وجود قوانين مهمة مثل قانون اقامة الاجانب (٢٠١٧) وقانون مكافحة الاتجار بالبشر (٢٠١٢) الا انها غير كافية لمعالجة الظاهرة بصورة شاملة وتعاني من ضعف في التطبيق العملي وعدم التناسب مع حجم الظاهرة وتطوراتها.

٤. **غياب التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية:** يعد من ابرز اسباب تعثر الادارة الفعالة للهجرة غير الشرعية حيث تعمل وزارات الداخلية والعمل والهجرة والمهجرين دون وجود الية تكاملية موحدة مما يؤدي الى تضارب في الاجراءات والقرارات.

٥. **الاثر السلبي المباشر على الامن القومي:** اذ تستغل حركة المهاجرين من قبل شبكات الجريمة المنظمة وشبكات تهريب البشر كما يمكن ان تكون غطاءً لتحرك بعض العناصر الارهابية او المتطرفة عبر الحدود.

٦. **انعكاسات اقتصادية واجتماعية خطيرة:** تتمثل في مزاحمة العمالة الاجنبية للعمالة الوطنية وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب اضافة الى استنزاف الخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية.

٧. **غياب قاعدة بيانات وطنية دقيقة :** ادى الى تضارب الارقام والبيانات بشان اعداد المهاجرين غير الشرعيين وجنسياتهم وهو ما يعيق قدرة صانع القرار على وضع سياسات فعالة لادارة الملف.

٨. **الحاجة الى نموذج اداري متكامل:** يتضح ان مواجهة الظاهرة تتطلب وضع استراتيجية وطنية شاملة تقوم على ادماج السياسات الامنية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية وتستفيد من التجارب الاقليمية والدولية الناجحة.

٩. **الابعاد الانسانية للظاهرة:** على الرغم من كونها تهديداً امنياً الا ان الهجرة غير الشرعية تتضمن بعداً انسانياً يتعلق بحقوق الافراد وحرياتهم ما يفرض على العراق التوفيق بين متطلبات السيادة الوطنية والالتزامات الدولية الخاصة بحقوق الانسان.

١٠. **دور الاعلام والتوعية المجتمعية :** ظهر ان غياب حملات التوعية يسهم في تضليل الرأي العام حول مخاطر الهجرة غير الشرعية في حين ان الاعلام يمكن ان يكون اداة فعالة في الحد من الظاهرة والتقليل من اثارها.

التوصيات

١. **اعداد استراتيجية وطنية شاملة لادارة ملف الهجرة غير الشرعية :** ضرورة ان تتبنى الحكومة العراقية خطة متكاملة تضع الهجرة غير الشرعية ضمن اولويات الامن القومي بحيث تشمل الجوانب التشريعية والادارية والامنية والاجتماعية والاقتصادية وتحدد بوضوح الجهات المسؤولة عن التنفيذ والمتابعة.

٢. **تطوير الاطار التشريعي الوطني :** مراجعة القوانين ذات العلاقة (قانون اقامة الاجانب وقانون العمل وقانون مكافحة الاتجار بالبشر) وتحديثها بما يتناسب مع تطور الظاهرة وسد الثغرات القانونية التي تستغلها شبكات التهريب وكما يجب توحيد العقوبات وتشديدها بحق المهربين والمتاجرين بالبشر.

٣. **تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية :** انشاء هيئة وطنية عليا مختصة بملف الهجرة غير الشرعية وتضم في عضويتها وزارات الداخلية والعمل والهجرة والعدل والخارجية تكون مسؤولة عن وضع السياسات وتنسيق الجهود بين المؤسسات المختلفة بما يمنع التضارب ويزيد من الكفاءة.

٤. **تطوير نظم المعلومات وقواعد البيانات:** انشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة للمهاجرين غير الشرعيين وتحدث بشكل دوري وتشمل اعدادهم وجنسياتهم واماكن تواجدهم ووضعهم القانوني بحيث تكون متاحة لجميع المؤسسات المعنية لدعم اتخاذ القرار.

٥. تعزيز الرقابة على المنافذ الحدودية : تزويد نقاط العبور والمنافذ الحدودية العراقية بالتقنيات الحديثة (مثل انظمة المراقبة الذكية والاجهزة البايومترية) وتدريب الكوادر البشرية على استخدامها بما يسهم في كشف الهويات المزيفة وضبط تدفق المهاجرين غير النظاميين.

٦. الاستفادة من التجارب الدولية والاقليمية : دراسة النماذج الناجحة في ادارة الهجرة غير الشرعية (مثل تجربة الاتحاد الاوروبي في الرقابة المشتركة على الحدود وتجربة تركيا وايران في ادارة العمالة الاجنبية) وتكييفها مع خصوصية الوضع العراقي.

٧. تفعيل التعاون الدولي : تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية (المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين) في مجالات التدريب والدعم الفني وتبادل المعلومات والحصول على المساعدات اللوجستية لتقوية القدرات الوطنية.

٨. معالجة الابعاد الاقتصادية للظاهرة: تقنين عمل العمالة الاجنبية من خلال اصدار تصاريح عمل رسمية وتشجيع تشغيل العمالة الوطنية في المشاريع الاستثمارية وضع سياسات اقتصادية تحد من الاستقدام غير المشروع للعمالة الاجنبية.

٩. اطلاق برامج توعية واعلام: ضرورة توظيف وسائل الاعلام ومنصات التواصل الاجتماعي في حملات توعوية تسلط الضوء على مخاطر الهجرة غير الشرعية على الامن والمجتمع والاقتصاد وتدعو الى الالتزام بالقوانين وتشجع على الابلاغ عن شبكات التهريب.

١٠. البعد الانساني والحقوقي: مراعاة المعايير الدولية لحقوق الانسان عند التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين وخصوصاً الفئات الاكثر هشاشة مثل النساء والاطفال وضمان توفير الحد الادنى من الرعاية الانسانية خلال فترة الاحتجاز او الترحيل.

١١. اجراء المزيد من البحوث والدراسات: تشجيع الجامعات ومراكز البحوث العراقية على اجراء دراسات ميدانية معمقة حول الظاهرة لتوفير قاعدة معرفية وعلمية تدعم صانع القرار وتثري النقاش الاكاديمي.

المصادر العربية

١- حسن م. أ. (٢٠١٨) قبول الاجنبي في اقليم الدولة: دراسة مقارنة / رسالة دكتوراه غير منشورة- جامعة بغداد- كلية القانون.

٢- حميد س. ح. (٢٠٢٣) الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على قيم المواطنة ومجلة البحوث القانونية والسياسية ١٢(٣) / ٤٥-٦٧.

٣- عودية ن. ع. (٢٠١٥) مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية – رسالة دكتوراه غير منشورة- جامعة الجزائر.

٤- لندة و شهيدة (٢٠١٣) الهجرة غير الشرعية ومكافحتها: فرع حقوق الانسان رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

٥- **مسلم- ع. م. و جمال الدين- ح. (٢٠٢١)** الهجرة الدولية واثارها على العراق - مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية- ٢٩(١) / ٢١٠-٢٣٥.

٦- **الماضي- م. ح. و منديل- أ. س. (٢٠١٧)** الهجرة الدولية في اطار القانون الدولي العام مجلة العلوم القانونية- ٣٩(٢)/ ٧٧-٩٩.

٧- **الزهيري- س. ج. (٢٠٢٣)** السياسة الجنائية لجريمة تهريب اللاجئين بطرق غير مشروعة- بغداد دار الثقافة للنشر والتوزيع.

٨- **الحديدي- ف. م. (٢٠٢٠)** ضوابط الهجرة غير الشرعية في القانون الدولي الخاص -عمان دار وائل للنشر.

المصادر الانجليزية

9- International Organization for Migration (IOM). (2022). World migration .report 2022. Geneva: IOM

10- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). (2021). .Global trends: Forced displacement in 2020. Geneva: UNHCR

11- Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2019). The age of migration: International population movements in the modern world (6th ed.). London: .Palgrave Macmillan

12- Triandafyllidou, A. (Ed.). (2016). Irregular migration in Europe: Myths .and realities. Farnham: Ashgate

13- Guild, E., Costello, C., & Moreno-Lax, V. (2017). The human rights of .migrants in the 21st century. New York: Routledge

14- Düvell, F. (2011). Paths into irregularity: The legal and political construction of irregular migration. European Journal of Migration and Law, .13(3), 275–295